منارات

العدد السادس عشر
أوت 2023

على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

ملف العدد

امتيازات جبائية تفاضلية لفائدة قطاع الصيد البحري

مستجدات القطاع

* تقدم انجاز مشروع التعاون الدولي "BleuAdapt"
* الاحتفال باليوم العالمي للأراضي الرطبة
* صادرات أهم أصناف منتوجات الصيد البحري خلال سنة 2022
* تربية الأحياء المائية: ندوة وطنية للنهوض بالمنظومة
* توقف نشاط صيد الاخطبوط على طول السواحل التونسية

اصداء الجهات

ولاية نابل في أرقام

تدخلات المجمع

إحصائيات

نصائح وإرشادات

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري
GIPP

مجلة منارات على الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
تصدر على المجمع المهني المشترك كل 3 أشهر

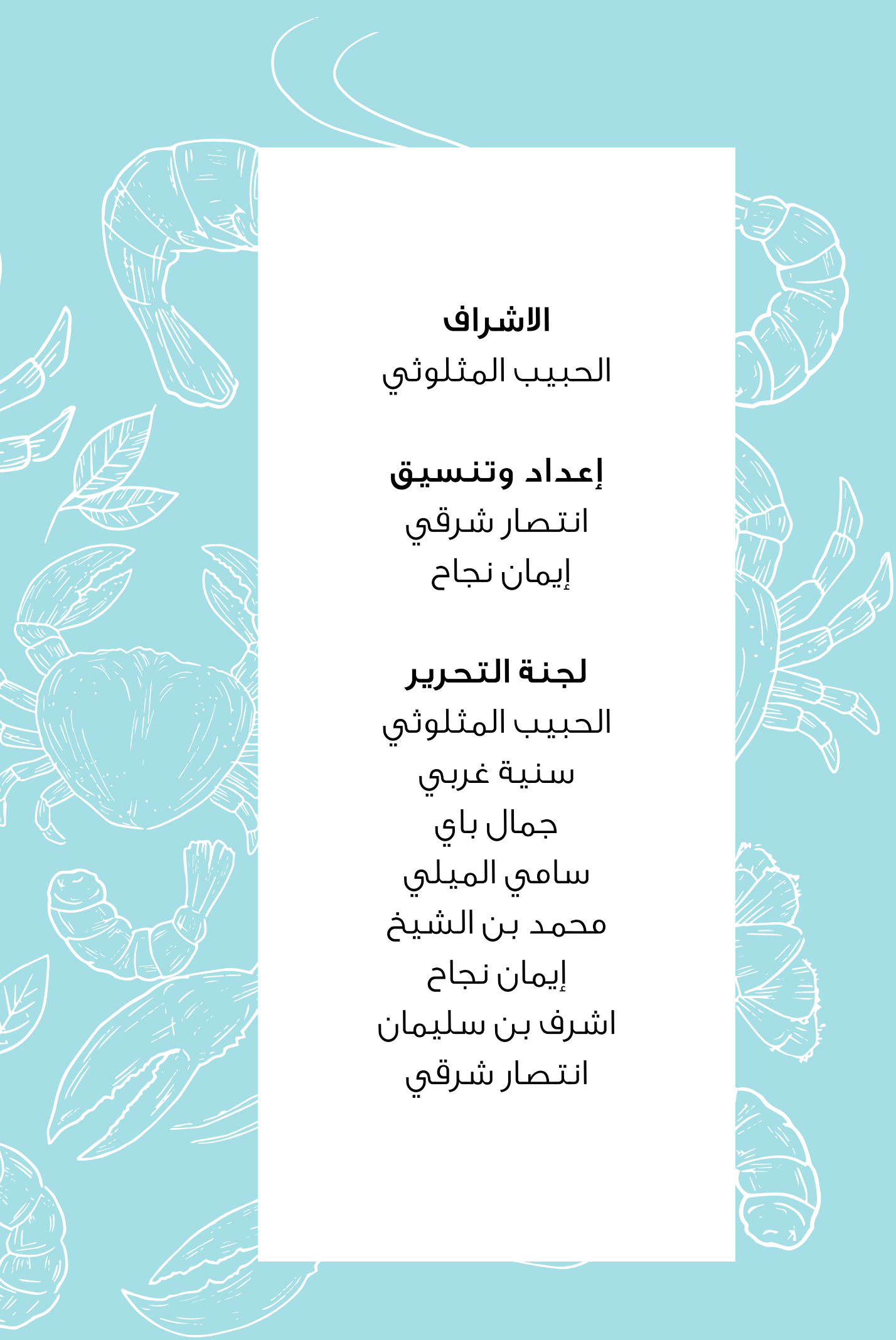

الاشراف

الحبيب المثلوثي

إعداد وتنسيق

انتصار شرقي

إيمان نجاح

لجنة التحرير

الحبيب المثلوثي

سنية غربي

جمال باي

سامي الميلي

محمد بن الشيخ

إيمان نجاح

اشرف بن سليمان

انتصار شرقي

الافتتاحية

العالم أصبح قرية صغيرة، حتى أننا أصبحنا نتقاسم نفس المشاهد ونفس التفاعلات في آن واحد في أنحاء مختلفة من الكرة الأرضية، وهذا نتيجة العولمة ونتيجة تطور التكنولوجيا والتجديد. الأنترانت والرقمنة ساهمتا بشكل كبير في تسارع هذا التطور المذهل، حتى أن المستقبل بات مرتبطا إرتباطا وثيقا بالرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والتجديد والابتكار. ولعلّ سلسلة الكتل أو ما يعرف بـ Blockchain هو أحد تمظهرات هذا التطور، ومن لا يواكب الرقمنة قد يجد نفسه خارج التاريخ.

وتقنية Blockchain أو سلسلة الكتل هي آلية متقدمة لقواعد البيانات تسمح بمشاركة المعلومات بشكل شفاف داخل شبكة أعمال، وهي أيضا عبارة عن سجل لامركزي موزع لجميع المعاملات عبر شبكة أجهزة مرتبطة ببعضها (Digital Centralized Leder). حيث يمكن استخدام تقنية سلسلة الكتل من إنشاء سجل بيانات غير قابل للتغيير وثابت لتتبع الطلبات والمدفوعات والحسابات وعديد المعاملات الأخرى.

يمكن استعمال تقنية سلاسل الكتل في عديد المجالات مثل الطاقة والتمويل والبيع بالتفصيل أو التجزئة، ومتابعة سلاسل القيمة في كل مراحلها ابتداء بالمزودين مرورا بالمنتجين والمحولين والموزعين وصولا إلى الحريف والمستهلك النهائي. كما تستعمل تقنية سلاسل القيمة في اللامركزية وغير ذلك من المجالات الحيوية.

ومن أهم مميزات هذا النظام هو الثبات أي أنّ شيئًا ما لا يمكن تغييره أو تعديله، وهذا يعني أنّه لا يمكن لأي مشارك التلاعب بمعاملة بمجرد قيام شخص ما بتسجيلها في سجل الحسابات المشترك، فإذا تضمن سجل المعاملة خطأ ما، فيجب إضافة معاملة جديدة لعكس الخطأ، وتكون كلتا المعاملتين مرئيتان للشبكة.

تقدم تقنية سلسلة الكتل العديد من المزايا نذكر منها الأمان حيث توفر أنظمة سلسلة الكتل مستوى عاليًا من الأمان والثقة التي تتطلبها المعاملات الرقمية الحديثة، وكذلك الكفاءة خاصة في تسهيل الإجراءات وربح الوقت وتفادي التعقيدات وصعوبات التنسيق والانسجام، هذا إلى جانب مزايا مهمة أخرى.

هناك أربعة أنواع رئيسية من الشبكات اللامركزية أو الموزعة في سلسلة الكتل، وهي شبكات سلسلة الكتل العامة، وشبكات سلسلة الكتل الخاصة، وشبكات سلسلة الكتل المختلطة، وشبكات اتحاد سلسلة الكتل.

وفي هذا الصدد، كان المجمع سباقا لتجربة هذه التقنية من خلال مشروع التعاون التونسي الإيطالي «**دعم وتعزيز الابتكار وتكنولوجيا سلاسل الكتل والاقتصاد الدائري في قطاع الصيد التقليدي والساحلي**».

هذا وسيعمل المجمع ضمن إستراتيجية تدخلاته إلى مزيد نشر ثقافة الرقمنة وتركيز أنظمة تمكن المهنيين من الاستفادة من المزايا التفاضلية لهذه التكنولوجيا في تحسين القدرة التنافسية وتوفير المعطيات واقتحام الأسواق التصديرية إلى جانب ترشيد الاستغلال وتحسين الترويج على المستوى المحلي.

الحبيب المثلوثي

مدير الدراسات والتصرف في المعلومات

قطاع الفلاحة والصيد البحري في تونس: قطاع ذو أولوية وطنية

امتيازات جبائية تفاضلية لفائدة قطاع الصيد البحري قصد تحسين مردوديته ورفع إنتاجيته وتحسين قدرته التشغيلية

يعتبر قطاع الفلاحة والصيد البحري من بين القطاعات ذات الأولوية الوطنية التي تعمل سياسة الدولة على دعمها قصد تحسين مردوديتها ورفع إنتاجيتها وتحسين قدرتها التشغيلية. لذلك تنتفع أنشطة الصيد البحري بأنظمة جبائية تفاضلية سواء على مستوى الاستغلال أو على مستوى إعادة الاستثمار. وبالتنسيق والتعاون مع وزارة المالية يسعدنا خلال هذا العدد عرض أهم الامتيازات الجبائية التي تخولها الدولة التونسية لقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

أنشطة الصيد البحري: تنتفع بأنظمة جبائية تفاضلية سواء على مستوى الاستغلال أو على مستوى إعادة الاستثمار

أ – الامتيازات المخولة لقطاع الصيد البحري في مادة الضرائب المباشرة

1 – النظام الجبائي المنصوص عليه بالقانون العام

أ – بالنسبة للضريبة على الدخل والضريبة على الشركات

طبقا لأحكام الفصل 24 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، يتكون الدخل الصافي بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل في صنف أرباح الصيد البحري حسب نظام المقابيض والمصاريف من الفارق الإيجابي بين المقابيض الجملية المحققة أثناء السنة المدنية والنفقات التي يستلزمها الاستغلال أثناء نفس السنة باعتبار تأثير المخزونات.

وفي خلاف ذلك، أي في صورة مسك محاسبة، يخضع الصيادون للضريبة على الدخل حسب جدول الضريبة بعد طرح ثلثي المداخيل المتأتية من الصيد البحري. ويطبّق الطرح المذكور على الأرباح المتأتية من النشاط الأصلي وكذلك الأرباح الاستثنائية المنصوص عليها بالفقرة ا مكرر من الفصل ا ا من نفس المجلة التي تفرزها المحاسبة الممسوكة في الغرض والمتمثلة في:

– منح الاستثمار المسندة في إطار التشريع المتعلق بتشجيع الاستثمار ومنح التأهيل المسندة في إطار برنامج

تأهيل مصادق عليه والمنح المسندة في إطار تشجيع عمليات التصدير والمنح المسندة للمؤسسات في إطار تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل،

– القيمة الزائدة المتأتية من عمليات التفويت في عناصر الأصول الثابتة المخصصة للنشاط الأصلي للمؤسسات باستثناء العقارات المبنية والعقارات غير المبنية والأصول التجارية،

– أرباح الصرف المتعلقة ببيوعات وشراءات المؤسسات في إطار ممارسة النشاط الأصلي،

– الانتفاع بالتخلي عن الديون.

هذا، وطبقا لأحكام الفصل 49 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات المذكورة أعلاه، يخضع الأشخاص المعنويون الناشطون في مجال الصيد البحري للضريبة على الشركات بنسبة 10 % وذلك بالنسبة للأرباح المتأتية من النشاط الأصلي وكذلك الأرباح الاستثنائية المذكورة أعلاه.

ب – بالنسبة للخصم من المورد

لا تخضع للخصم من المورد، المبالغ المدفوعة بعنوان اقتناءات منتوجات الصيد البحري لدى الأشخاص الطبيعيين في كل الحالات أو لدى الأشخاص المعنويين الذين يمارسون نشاط الصيد البحري خلال فترة الانتفاع بالطرح الكلي لأرباحهم.

ويستوجب الخصم من المورد بنسبة 0.5 % بالنسبة للمبالغ المدفوعة مقابل الاقتناءات لدى الأشخاص المعنويين بعد استيفاء فترة الطرح الكلي.

2 – الامتيازات الجبائية

أ – الامتيازات الجبائية بعنوان الاستغلال

طبقا لأحكام الفصلين 65 و66 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وبصرف النظر عن الضريبة الدنيا، تطرح كليا المداخيل أو الأرباح المتأتية من الإستثمارات المباشرة على معنى الفصل 3 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الإستثمار، والمنجزة في قطاع الصيد البحري من أساس الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات وذلك خلال العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

هذا، وبعد إستيفاء مدّة الطرح الكلي، تخضع المداخيل والأرباح المذكورة للضريبة كما يلي:

– الضريبة على الدخل حسب جدول الضريبة بعد طرح ثلثي المداخيل،

– الضريبة على الشركات بنسبة 10 %.

ويستوجب الانتفاع بالطرح المذكور مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات والاستجابة لكلّ الشروط المستوجبة لذلك والمتمثلة في:

– إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط طبقا للتراتيب الجاري بها العمل،

– تحقيق هيكل تمويل للاستثمار يتضمن نسبة دنيا من الأموال الذاتية طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل،

– إرفاق التصريح السنوي بالضريبة بشهادة مسلمة من المصالح المختصة تثبت الدخول طور النشاط الفعلي،

– أن تكون الوضعية مسواة تجاه صناديق الضمان الاجتماعي.

ب – الامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الاستثمار

طبقا لأحكام الفصل 73 من المجلة المذكورة، تطرح كليا المداخيل أو الأرباح المعاد استثمارها في الإكتتاب في رأس المال الأصلي أو في الترفيع فيه للمؤسسات التي تنجز استثمارات في قطاع الصيد البحري وذلك بصرف النظر عن الضريبة الدنيا المستوجبة طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل. ولا يمنح هذا الإمتياز لعمليات الإكتتاب المخصصة لاقتناء الأراضي.

ويستوجب الانتفاع بهذا الطرح، علاوة على إيداع تصريح بالإستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط وتحقيق هيكل تمويل إستثمار يتضمّن نسبة دنيا من الأموال الذاتية طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل وتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي، توفّر الشروط التالية:

– مسك محاسبة طبقا للتشريع المحاسبي للمؤسسات بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية كما تم تعريفها بهذه المجلة،

– أن تكون الأسهم أو المنابات الاجتماعية جديدة الإصدار،

– أن لا يتم التخفيض في رأس المال المكتتب لمدّة خمس سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي تم فيها تحرير رأس المال المكتتب باستثناء حالة التخفيض لاستيعاب الخسائر،

– أن يرفق المنتفعون بالطرح التصريح بالضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو الضريبة على الشركات بشهادة تحرير

لرأس المال المكتتب أو ما يعادلها،

– عدم التفويت في الأسهم أو في المنابات الاجتماعية التي خوّلت الانتفاع بالطرح قبل موفّى السنتين الموالیتين لسنة تحرير رأس المال المكتتب،

– عدم التنصيص ضمن الاتفاقيات المبرمة بين الشركات والمكتتبين على ضمانات خارج المشاريع أو على

مكافآت غير مرتبطة بنتائج المشروع موضوع عملية الاكتتاب،

– رصد الأرباح أو المداخيل المعاد استثمارها في حساب خاص بخصوم الموازنة غير قابل للتوزيع إلا في صورة التفويت في الأسهم أو في المنابات الاجتماعية التي خوّلت الانتفاع بالطرح وذلك بالنسبة إلى الشركات والأشخاص الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنة غير تجارية.

II – الامتيازات المخولة لقطاع الصيد البحري في مادة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

طبقا لأحكام الفقرة IV من الفصل 38 من مجلة الجباية المحلية لا يستوجب المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية على أساس رقم المعاملات بالنسبة إلى مؤسسات الصيد البحري الخاضعة للضريبة على الشركات في حين يساوي المعلوم المذكور المعلوم على العقارات المبنية بالنسبة لكل مقر كائن داخل منطقة الجماعة المحلية، يحتسب على أساس المعلوم المرجعي للمتر المربع والمساحة المغطاة وعدد الخدمات المسداة من قبل الجماعة المحلية وذلك طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 395 لسنة 2017 المؤرخ في 28 مارس 2017 المتعلق بضبط مبلغ المعلوم بالمتر المربع المرجعي لكل صنف من أصناف العقارات المعدة لتعاطي نشاط صناعي أو تجاري أو مهني.

III – الامتيازات المخولة لقطاع الصيد البحري في مادة المعاليم الموظفة لفائدة الصناديق الخاصة في الخزينة

– المعلوم لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري:

تتمتع فراخ الأسماك المدرجة تحت رقم التعريفة الديوانية م 03.01 الموردة من قبل الأشخاص الذين ينشطون في قطاع تربية الأحياء المائية المرخص لهم من قبل وزارة الفلاحة بالإعفاء من المعلوم على منتجات الصيد البحري.

ولا تخضع عمليات تصدير منتجات الصيد البحري للمعلوم لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري وللمعلوم التضامني لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح.

– المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:

تم استثناء المستغلين الفلاحيين الخواص من المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء المحدثة بمقتضى الفصل الأول من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 3 أوت 1977 كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة.

IV – الامتيازات المخولة لقطاع الصيد البحري في مادة الأداء على القيمة المضافة

وفقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل ينتفع قطاع الصيد البحري بنظام جبائي تفاضلي على مستوى نظام الأداء على القيمة المضافة المطبق على نشاط الصيد البحري وكذلك على مستوى نظام الأداء المتعلق بمستلزمات القطاع المذكور.

1 – النظام الجبائي التفاضلي المطبق في مادة الأداء على القيمة المضافة على نشاط الصيد البحري

طبقا لأحكام الفصل الأول من مجلة الأداء على القيمة المضافة لا يخضع نشاط الصيد البحري للأداء على القيمة المضافة.

2 – النظام الجبائي التفاضلي المطبق في مادة الأداء على القيمة المضافة على مستلزمات قطاع الصيد البحري

وفقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل تنتفع التجهيزات والمعدات والقطع والأجزاء المستعملة في الصيد البحري بنظام جبائي تفاضلي في مادة الأداء على القيمة المضافة يتمثل فيما يلي:

أ – الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة

عملا بأحكام العددين 14 و15 من الفقرة ا من الجدول «أ» جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة، تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عمليات توريد واقتناء:

* الأجزاء والقطع المنفصلة والمواد المستعملة في التصليح أو الصيانة أو الداخلة في التركيب في سفن ومراكب الصيد البحري والتي تم ضبط قائمتيها وشروط وإجراءات الإنتفاع بالإعفاء بعنوانها بمقتضى الأمر عدد 677 لسنة 2022 المؤرخ في 3 أوت 2022،
* سفن ومراكب الصيد البحري وجميع الأجهزة المعدة للإدماج بها وكذلك الأدوات والشباك المستعملة في الصيد البحري.

وللإنتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى عمليات توريد الأفصال والتجهيزات المذكورة يتعين على المورد الإستظهار بنسخة من فاتورة شراء مؤشر عليها من قبل المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري واكتتاب التزام بعدم التفويت فيها لغير المستغلين في قطاع الصيد البحري ومجهزي سفن ومراكب الصيد البحري والصناعيين المستعملين للأفصال والتجهيزات المذكورة.

وبالنسبة للإقتناء المحلي يمنح الإعفاء من الأداء المذكور على أساس شهادة مسلمة في الغرض من قبل المصلحة الجبائية المختصة بناء على نسخة من فاتورة شراء مؤشر عليها من قبل المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري.

كما تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عمليات توريد وبيع قشور الثلج المعد لحفظ منتجات الصيد البحري طبقا لأحكام العدد 45 من الفقرة ا من الجدول «ا» جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة.

ب– التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7 %

تنتفع بالتخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7 % مستلزمات الصيد البحري الواردة بالجدول «ب» جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة على غرار حبيبات البوليأميد الصالحة لصناعة شباك الصيد البحري المدرجة بالبند التعريفي م 3908 وشباك خاصة بمصائد الصيد البحري الثابتة ذات عقد من نوع كنوتلس مصنوعة من مواد ممزوجة بالرصاص وحبال خاصة لشد مصائد الصيد البحري الثابتة مصنوعة من مواد ممزوجة بالرصاص المدرجين بالبند التعريفي م 5608.

ج- توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة

تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة التجهيزات والمعدات المستعملة في الإستثمارات المنجزة في قطاع الصيد البحري الموردة أو المقتناة محليا والواردة بالقائمتين عدد 3 و4 الملحقتين بالأمر الحكومي عدد 419 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 المتعلق بضبط قائمات التجهيزات وشروط الإنتفاع بالحوافز المنصوص عليها بالفصول 3 و4 و5 من القانون عدد 8 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 والمتعلق بمراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية.

ويمنح النظام الجبائي التفاضلي المذكور طبقا لأحكام الفصل 13 من الأمر الحكومي عدد 419 المشار إليه سابقا بالنسبة إلى عمليات التوريد بناء على استظهار المنتفع بالإمتياز بشهادة في إيداع التصريح بالإستثمار طبقا لأحكام الفصل 3 من قانون الإستثمار.

وبالنسبة للإقتناء المحلي يتعين على المنتفع بالإمتياز الحصول مسبقا على شهادة في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة تسند له من قبل المصلحة الجبائية المختصة.

كما تنتفع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة الأفصال والمواد المستعملة في الصيد البحري الواردة بالملحق عدد 4 للفصل 75 من قانون المالية لسنة 2016 وفقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 2605 لسنة 2015 المؤرخ في 29 ديسمبر 2015 المتعلق بضبط طرق وإجراءات منح الإمتيازات الجبائية المنصوص عليها بالفصلين 31 و75 من القانون عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016.

ويشمل الإمتياز المذكور خاصة أغذية الإحياء المائية المدرجة بالبند م 2309 ومسحوق الأسماك المدرج بالبند م 2301 والخيوط النسجية المستعملة في صنع وإصلاح شباك وحبال الصيد البحري المدرجة بالبند م 5402.

وزارة الماليّة

عن وزيرة المالية
وبتفويض منها
جمال الباي

الثاني من فيفري من كل سنة:
تحتفل دول العالم باليوم العالمي للأراضي الرطبة

«تحتفل تونس كسائر الدول باليوم العالمي للأراضي الرطبة، الموافق للثاني من فيفري من كل سنة، وهو ذكرى التوقيع على الاتفاقية الدولية بشأن الأراضي الرطبة في عام 1971 في مدينة رامسار الإيرانية والتي إنظمت إليها بلادنا منذ 1981.»

اتفاقية رامسار لاستدامة الأراضي الرطبة

من أهم الاتفاقيات التي وقّعت في شأن الأراضي الرطبة هي الإتفاقية الموقعة في رامسار – إيران عام 1971 (اتفاقية رامسار) وهي بمثابة معاهدة بين الحكومات وتشكل في مجملها إطارا للعمل الوطني والتعاون الدولي من أجل الحفاظ على الأراضي الرطبة ومواردها واستخدامها الاستخدام المسؤول، وتضم الاتفاقية حتى اليوم (144) جهة موقعة وتتلخص الرسالة التي تحملها هذه الاتفاقية في الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها بطريقة حكيمة ومن خلال العمل الوطني والإقليمي والتعاون الدولي، بشكل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

منذ 1981 وقّعت تونس اتّفاقيّة رمسار

المناطق الرطبة : أنظمة بيئية حيث الماء هو العامل الأساسي

تعتبر الأراضي الرطبة قطعةٌ من الأرض يبقى فيها منسوب المياه قريبًا أو أعلى بقليل من سطح الأرض لمعظم السنة. وتعد هذه المناطق مناطق انتقالية، فهي تعتبر من بين الأنظمة البيئية الأكثر إنتاجية في العالم مقارنة بالغابات المطرية وسلاسل الشعاب المرجانية.

أنظمة بيئية ذات قيمة عالية: تمثل 6 % من مساحة اليابسة في العالم.

ويشمل التعريف الواسع للأراضي الرطبة كلاً من المياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية مثل البحيرات والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والمستنقعات والأراضي العشبية الرطبة والأراضي الخثية والواحات ومصاب الأنهار ودلتا ومسطحات المد والجزر وأشجار المانغروف والمناطق الساحلية الأخرى والشعاب المرجانية.....

أكثر من 950 منطقة رطبة في تونس، منها 41 منطقة مصنفة كمناطق رطبة ذات أهمية دولية (مواقع رامسار) بمساحة جملية تناهز 840363 هك. وتتميز هذه المناطق الإيكولوجية بأهميتها البيئية والتنموية والحضرية والثقافية اعتبارا لثرائها من حيث التنوع البيولوجي كما وكيفا والخدمات البيئية والإيكولوجية التي توفرها.

المناطق الرطبة : أهمية كبيرة للطبيعة وللإنسان

وللأراضي الرطبة أهمية حيوية للناس وللطبيعة نظراً للقيمة العالية لهذه النظُم الإيكولوجية والفوائد والخدمات المنبثقة منها، بما في ذلك مساهمتها في الحفاظ على التوازن البيئي بين الأجناس الحيوانية والنباتية المتنوعة وتحتوي الأراضي الرطبة عادة على المستنقعات والبحيرات الضحلة أو مصبات الأنهار، حيث أنها تخزن المياه، كما أنها تحد من تآكل التربة وتآكل الشواطئ فهي تعمل كحاجز بالإضافة إلى أنها تحسن نوعية المياه والتخلص من المواد السامة. وتعتبر الأراضي الرطبة محطات توقف للطيور المهاجرة فهي تمد الحياة البرية المائية والأرضية بالغذاء والموئل الطبيعي وأماكن التكاثر ومناطق الاستراحة، كما تساهم في السيطرة الأولية على الفيضانات وتحقيق الاستقرار في الظروف المناخية المحلية وتخزين الكربون.

ومع أن الأراضي الرطبة تغطي 6 % فقط من سطح الأرض، فإن 40 % من جميع أنواع النباتات والحيوانات تعيش أو تتكاثر في الأراضي الرطبة. ولأن التنوع البيولوجي للأراضي الرطبة مهم لصحتنا وإمداداتنا الغذائية والسياحة والوظائف، فإن للأراضي الرطبة أهمية حيوية للبشر وللأنظمة البيئية الأخرى ولمناخنا. ويعتمد أكثر من مليار إنسان في جميع أنحاء العالم أي حوالي واحد من كل ثمانية أشخاص على الأراضي الرطبة لكسب عيشهم.

الأراضي الرطبة : من أكثر النظم البيئية المهددة حول العالم

الأراضي الرطبة من بين النظُم الإيكولوجية التي تتعرض لأعلى معدلات الانحسار والفقدان والتدهور، وذلك بفعل مسبِّبات مباشرة وغير مباشرة مثل النمو السكاني البشري السريع والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين وما يرتبط بذلك من تطور تكنولوجي، إضافة إلى الآثار السلبية لتغيّر المناخ. ومن الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى فقدان الأراضي الرطبة الصرف الصحي والحفر للزراعة والبناء والتلوث والصيد الجائر والاستغلال المفرط للموارد.

وتُفقد الأراضي الرطبة بمعدل أسرع بثلاث مرات من الغابات، فضلا عن أنها من أكثر النظم البيئية المعرضة للخطر على الأرض. ففي غضون 50 عامًا فقط منذ عام 1970 فُقدت 35 % من الأراضي الرطبة في العالم.

للأراضي الرطبة أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل في كونها مصدرا للثروة السمكية والحيوانية فهي تعمل على تأمين المخزون المائي من حيث الكمية والنوعية، والزراعة المستدامة وصيد الأسماك المستدام، والمراعي المستدامة وموارد الطاقة والموارد البرية كما أنها توفر الأغذية وغيرها من المنتجات للاستخدام البشري فهي مصدر للوحي الجمالي وجزء من الإرث الثقافي المحلي.وبالتالي وفي جميع أنحاء العالم، هناك حاجة ملحة لرفع مستوى الوعي بالأراضي الرطبة، لوقف وعكس مسار فقدانها السريع،وتشجيع العمل على استعادة هذه النظم البيئية الهامة والمحافظة عليها.

مشروع الغزو البيولوجي البحري ومصايد الأسماك

« دراسة وتخفيف الضرر والتكيف في سياق تغير المناخ »

﴿ لمحة عامة عن المشروع:

«Bleu Adapt» هو مشروع تعاون دولي تونسي إيطالي يندرج في إطار شراكة حسن الجوار لتبادل الخبرات «Programme IEV de Coopération Transfrontalière Italie-Tunisie» للفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 وهو ممول من قبل الاتحاد الاوروبي.

يشارك في هذا المشروع عدة مؤسسات:

* الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.
* المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس.
* Distretto Della Pesca E Crescita Blu COSVAP/ Italie : منطقة الصيد الأسماك والنمو الأزرق COSVAP بإيطاليا.
* جامعة باليرمو: Università Degli Studi di Palermo/Italie.
* المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت.

هذا بالإضافة إلى عديد الشركاء كالمجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري (GIPP) ووكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي (AVFA).

تتمثل المهمة الخاصة بالمعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائية ببنزرت في القيام بدورات تكوينية للتعريف بالسلطعون الأزرق والتعريف بكيفية تحويل هذا الخطر الذي داهم البحار التونسية إلى إمكانية تثمينه واستغلاله على الوجه الأمثل لتسويقه والاستفادة منه.

وفي هذا إطار ولاستكمال أنشطة مشروع (Blue Adapt) تنقل فريق عمل ممثل عن المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة ببنزرت إلى جزيرة قرقنة أيام 25 و26 أفريل 2023 وذلك لتنظيم ورشات عمل مع البحارة.

﴿ ورشات عمل مع محتوى متنوع وانشطة متعددة:

⋆ **فعاليات اليوم الأول:** شهد اليوم الأوّل 25 أفريل 2023 عديد الفعاليات حيث افتتح اليوم بالتوجه إلى منطقة أولاد عز الدين أين تمّ اللقاء المباشر بالبحارة، حيث تم خلال هذا اللقاء الاستماع إليهم وتدوين مختلف المشاكل التي تعترضهم مع اعداد قائمة إسمية في البحارة اللذين سيقع دعمهم بمعدات صيد السلطعون «دراين» على حساب المشروع وقد تم التوصل إلى توفير عدد 09 دراين على الأقل لفرد من كل عائلة وذلك ليتم تغطية العدد الأكبر من عائلات البحارة. ثم تمت دعوة البحارة للالتحاق بمجمع التنمية للفلاحة والصيد البحري «البركة» بأولاد عز الدين لاستكمال فعاليات اليوم وتسليمهم الدراين.

وقد تم خلال التظاهرة توزيع حقيبة يد تحتوي على غطاء رأس وسترة ودليل إجراءات خاص بتثمين السلطعون تم إعداده من قبل فريق عمل المشروع بالإضافة الى عديد المعدات الاشهارية الخاصة بالمشروع وذلك في إطار مزيد التعريف بالمشروع. وفي مستهل الاجتماع، قام السيد سامي الميلي منسق المشروع بالترحيب بالضيوف وتقديم فعاليات اليوم مع دعوة البحارة إلى التفاعل وطرح إشكالياتهم لتدارسها.

ثم قدمت السيدة ريم النوري نائبة منسق المشروع لمحة موجزة عن المشروع الذي يهدف إلى الحد من خطورة الأنواع الغازية خاصة «السلطعون الأزرق» وقدمت تعريفا مبسطا لطرق صيد وتثمين هذا النوع ليتم بعد ذلك توزيع الدراين على البحارة الذي بلغ عددهم 32 بحار بمعدل 09 دراين لكل بحار.

أثرى السيد فتحي النالوفي ممثل المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري اليوم بمداخلة قيمة تحت عنوان «Les Bonnes Pratiques De Pêche Des Crabes Bleu A Mednine» التي أتبعت بنقاش مطول مع البحارة للاستفادة من التجربة السابقة لمجمع الصيادين بغنوش ومدنين فيما يخص صيد واستغلال السلطعون الازرق.

كما شارك في هذا اليوم السيد علي بن عطية اللّه ممثل المجمع المهني المشترك بصفاقس الذي قام بعرض مختلف الإشكاليات التي تعترض البحارة والمرتبطة خاصة بالسلطعون الأزرق (طرق صيده واستغلاله وكيفية الاستفادة منه عن طريق تثمينه).

وقد تم اختتام هذا اليوم بحصة تذوق لعدة منتوجات مصنوعة من السلطعون الأزرق أعدتها السيدة نوزت بوريقة استعرضت خلالها مختلف المنتوجات وكيفية تحضيرها مع التركيز على القيمة الغذائية للسلطعون الأزرق كمنتوج غني بمادة الإيود والمنيزيوم ومضاد للأكسدة وللشيخوخة.

⋆ **فعاليات اليوم الثاني:** تم خلال اليوم الثاني الموافق لـ 26 أفريل 2023 مواصلة الاجتماع مع البحارة وذلك بمقر مجمع التنمية للفلاحة والصيد البحري «البركة» بأولاد عز الدين.

شارك الخبير فيصل الصحراوي في فعاليات هذا اليوم والذي بين أن مشروع «Bleu Adapt» يندرج في إطار شراكة حسن الجوار بين إيطاليا وتونس لتبادل الخبرات. وتم تقديم دليل الممارسات الجيدة لصيد السلطعون الأزرق بالأقفاص متعددة الأصناف للبحارة وهو دليل إجراءات تم تحريره من قبل فريق عمل المشروع بالشراكة مع المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري.

تم خلال هذا اليوم تقديم دورة تكوينية موجهة للبحارة قصد تبسيط الطرق السليمة لاستعمال الأقفاص لصيد السلطعون الأزرق.

أبرزت النقاشات مع رئيس المجمع والبحارة عديد الملاحظات والنقاط نذكر منها:

* تكثيف الدورات التكوينيّة للبحارة لتعمّ الفائدة كالتي نظمها المعهد العالي للصيد البحري وتربية الأحياء المائيّة ببنزرت.
* توفير المزيد من معدات الصيد الخاصّة بالسلطعون الأزرق (الدراين).

اختتمت ورشة العمل بدعوة الجميع إلى وجبة غذاء متكوّنة أساسا من السلطعون الأزرق وذلك بهدف تذوّق وتثمين المنتوج.

اعداد: تهاني عبد اللطيف، ريم النوري، فاطمة الحنشي، وفاء الحجلاوي، فتحي النلوفي، حنان النغموشي، عفيفة المكني، سامي الميلي

تربية الأحياء المائية بتونس:
ندوة وطنية حول واقع وأفاق القطاع

نظمت الجامعة الوطنية لتربية الأحياء المائية يوم 09 مارس 2023، ندوة وطنية حول واقع وأفاق قطاع تربية الأحياء المائية بتونس بمقر الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري تحت إشراف السيد نور الدين بن عياد رئيس الاتحاد وبحضور ممثلين عن الإدارات المتدخلة في القطاع وعدد كبير من المهنيين.

وقد تمثلت أهم المشاغل والمقترحات التي تم تداولها خلال هذه الندوة:

* غياب إطار قانوني شامل ومنظم لنشاط تربية الأحياء المائية،
* اقتراح التعجيل بإصدار نص تشريعي يتلاءم مع خصوصيات هذا النشاط.
* ارتفاع كلفة الإنتاج،
* ارتفاع المعاليم الموظفة على المنتوج،
* اقتراح مزيد تبسيط إجراءات المنح والتشجيعات لتركيز المفارخ السمكية ومصانع العلف،
* اقتراح التخفيض في المعاليم والأداءات الموظفة على المنتوج ومنها معلوم 12 % على التصدير.
* اقتراح مراجعة معلوم الإنزال (2 %) على منتجات التربية المائية واعتماد الإنتاج الفعلي لاحتسابه بدلا عن طاقة الإنتاج المنصوص عليها بترخيص الاستغلال مع مراجعة قانون اللزمات من خلال فصل القانون الخاص عن القانون العام لتسهيل إجراءات إقامة المفارخ السمكية على الملك العمومي البحري،

* دراسة إمكانية إنشاء ميناء أو قطب تكنولوجي خاص بتربية الأحياء المائية (مفرخات، إنتاج العلف، التحويل والتكييف والتثمين، الإنتاج، وعدة أنشطة أخرى مرافقة).

«وقد حقق نشاط قطاع تربية الأحياء المائية خلال سنة 2022 استقرارا في الإنتاج مقارنة بسنة 2021 حيث بلغ الإنتاج 26 ألف طن (ممثلا بذلك 17 % من الإنتاج الوطني الجملي) ويتم ترويج أغلبية الإنتاج المتأتي من تربية الأحياء المائية على مستوى السوق المحلية (90 %) كما تم تصدير ما يقارب 7000 طن من المنتوجات المتأتية من التربية بقيمة جملية ناهزت 104 مليون دينار (95 % من منتوجات القاروص والوراطة) نحو العديد من الوجهات.

و قد ساهمت تشجيعات الدولة في تنشيط الاستثمار في هذا المجال حيث تمثل الاستثمارات في مجال تربية الاحياء المائية 60 % من اجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الصيد البحري.»

منتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في تونس:

تطور تصدير بعض الأصناف الواعدة خلال سنة 2022

تصدير الوراطة:

بلغت صادرات الورقة الى موفى سنة 2022 نحو 6,3 ألف طن بقيمة 95 مليون دينار أي بمعدل سعر 15.1 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات الورقة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 نحو 4,4 ألف طن بقيمة 58.7 مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ 13.4 دينار للكيلوغرام الواحد.

وقد تم تصدير الوراطة خلال 2022 نحو اكثر من 12 وجهة:

- أسيا (47.8 %) : الأردن، الامارات ، البحرين، قطر، الكويت،عمان.
- افريقيا (40 %) : ليبيا، الجزائر.
- أوروبا : ايطاليا، فرنسا، اليونان.
- أمريكيا : كندا

القارة	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر بالدينار للكلغ
اسيا 47,8	الأردن	328,1	6,2	19,0
	الإمارات	2633,7	50,0	19,0
	البحرين	22,8	0,5	20,0
	قطر	12,8	0,2	19,1
	الكويت	10,0	0,2	19,9
	عمان	0,02	0,0003	12,6
افريقيا 50	ليبيا	2918,5	31,7	10,9
	الجزائر	217,6	2,9	13,5
أوروبا	إيطاليا	5,1	0,1	25,0
	فرنسا	0,2	0,01	77,2
	اليونان	0,1	0,01	74,4
أمريكيا	كندا	144,7	3,1	21,5

16.3%

من جملة الصادرات سنة 2022

تصدير السلطعون الازرق:

بلغت صادرات سلطعون البحر الى موفى سنة 2022 نحو 8,1 ألف طن بقيمة 90.5 مليون دينار أي بمعدل سعر بلغ 11 دينار للكيلوغرام الواحد في حين بلغت صادرات السلطعون سنة 2021 نحو 7,6 ألف طن بقيمة 75.9 مليون دينار بمعدل سعر 10 دينار للكيلوغرام.

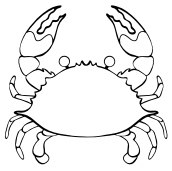

21.2%

من جملة الصادرات
سنة 2022

وقد تم تصدير السلطعون نحو:

- **أسيا (78.5 %) : كوريا الجنوبية، فيتنام، ماليزيا، أندونسيا، الفيليبين، تيلندا، اليابان الهند، البحرين، تايوان، الإمارات، الكويت، الأردن.**
- **أوروبا (8.74 %) : إيطاليا، اسبانيا، ألمانيا، فرنسا، هولندا، بريطانيا، نيوزيلاندا، هولندا.**
- **أمريكا الشماليّة : الولايات المتحدة الأمريكيّة، كندا**
- **أستراليا : استراليا**
- **افريقيا : ليبيا، جزر الموريس**

	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر
اسيا 78,51	كوريا الجنوبية	1918,3	26,6	13,8
	فييتنام	2469,8	16,9	6,8
	ماليزيا	17,9	0,1	6,3
	اندونيسيا	1405,0	17,0	12,1
	الفيليبين	18,5	0,2	9,5
	تيلاندا	466,8	4,3	9,3
	اليابان	0,06	0,004	62,8
	الهند	18,5	0,3	16,1
	البحرين	0,0	0,001	25,3
	تايوان	48,0	0,5	11,4
	الإمارات	5,0	0,2	33,3
	الكويت	35,7	0,4	10,2
	الأردن	12,0	0,1	8,9

	الوجهة	الكمية بالطن	القيمة بالمليون دينار	السعر
أوروبا 8,74	ايطاليا	533,1	5,6	10,6
	اسبانيا	135,0	1,5	11,0
	المانيا	16,7	0,2	11,2
	فرنسا	0,5	0,01	24,2
	بريطانيا	0,01	0,0003	25,1
	نيوزيلاندا	7,9	0,1	18,9
	هولندا	20,7	0,8	37,3
امريكا	و.م.أ	465,6	7,1	15,3
	كندا	0,2	0,005	30,0
استراليا	استراليا	394,7	7,2	18,3
افريقيا	ليبيا	34,4	0,1	4,0
	جزر الموريس	14,7	0,2	16,3

لحماية المخزون:

توقف نشاط صيد الاخطبوط على طول السواحل التونسية الى غاية 15 اكتوبر

تواجه منظومة القرنيط إشكاليات عديدة أبرزها انتشار الصيد الغير مسؤول والغير منظم من طرف البحارة على حد سواء وكذلك الصيد الترفيهي دون استثناء حيث توسعت رقعة الصيد العشوائي خارج الموسم وعدم مراعاة أحجام الصيد المسموح بها في اطار القانون الذي ينص على وجوب ان يصل الوزن الى ا كيلو غرام كحدّ أدنى الى جانب التقيد بفترة موسم صيد الاخطبوط من 15 اكتوبر الى 15 ماي من السنة الموالية.

وللحفاظ على الثروة البحرية التي تمثل مورد رزق للعديد من صغار البحارة كما تمثل مورد جلب العملة الصعبة في إطار مقاربة تهدف إلى ضمان صيد بحري تقليدي مستدام وأمن غذائي بحري يتوجب احترام موسم صيد الاخطبوط وكل القوانين المنظمة له.

ولاية نابل:
قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في أرقام

تتميز ولاية نابل بموقع استراتيجي هام حيث تمثل شبه جزيرة داخل المتوسط وتمتد سواحلها على طول 180 كلم. يمثل قطاع الصيد البحري ميزة تفاضلية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية بالولاية فهو يمثل رافدا اقتصاديا لما يتيحه من فرص التشغيل والتصدير والازدهار وخلق الثروة حيث يعتبر انتاج وتصنيع وتسويق المنتوجات البحرية من الأنشطة الحيوية الهامة ضمن القطاع الفلاحي والاقتصادي بالجهة اذ يشغل ما يزيد عن 3.3 الف بحار بصفة مباشرة وأكثر من 5 ألاف ناشط بصفة غير مباشرة.

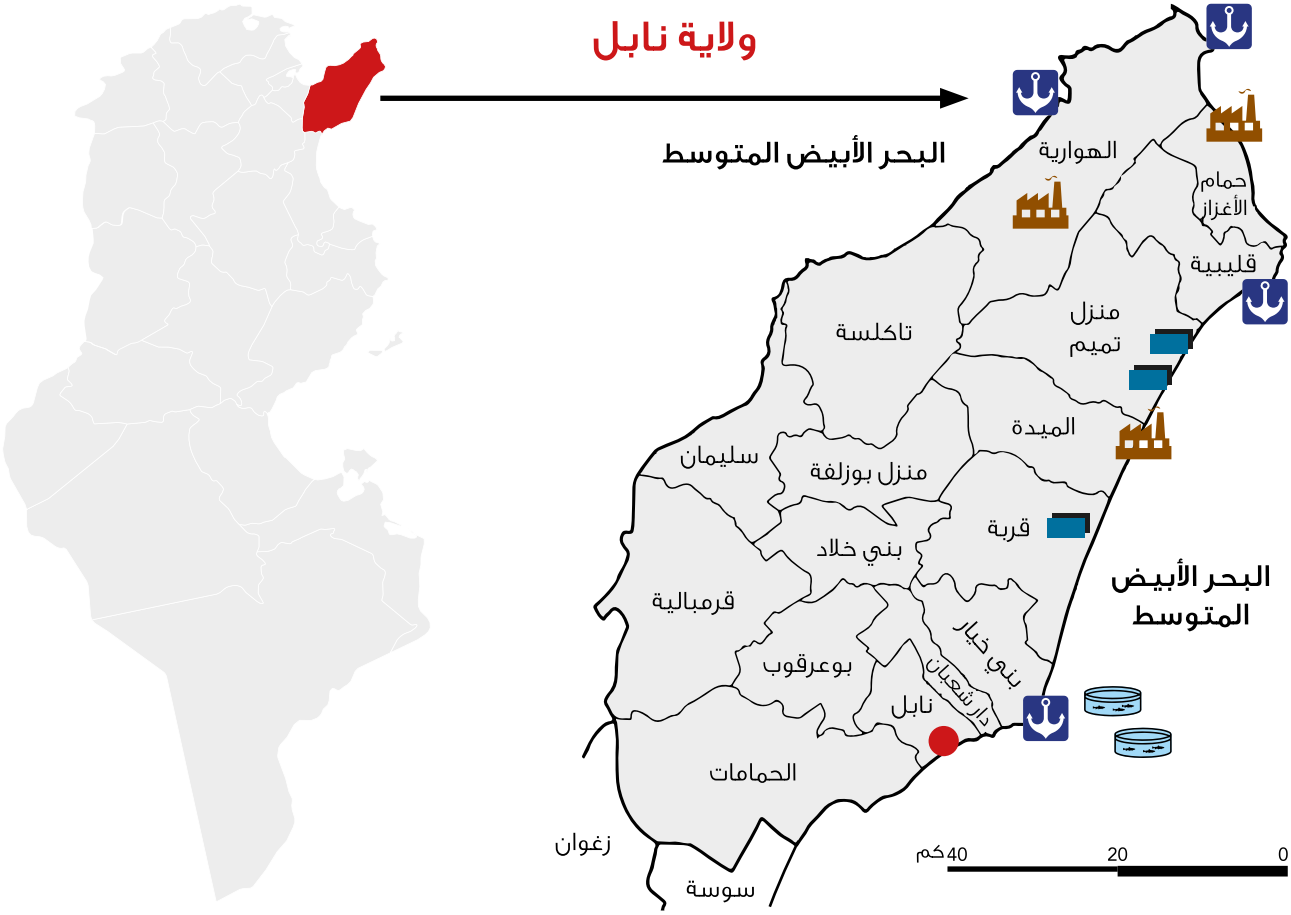

- مقر الولاية
- موانئ الصيد البحري
- مصانع تحويل السردين والتن
- مصانع تحويل السردين
- مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة

الإنتاج

10.4%

15.6 الف طن

توزيع الإنتاج حسب نوع الصيد خلال 2022

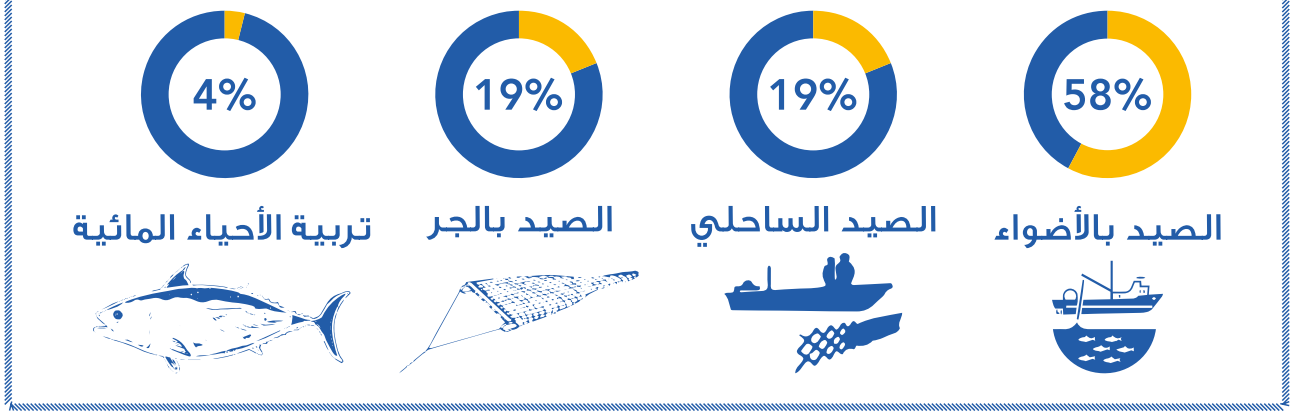

اليد العاملة

7.98%

3354 بحار

الأسطول

4.57%

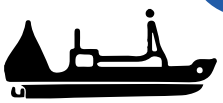

593 مركب

وحدات التحويل وتصبير منتجات الصيد البحري

17 وحدة

04 | 10 | 03

الموانئ

04 موانئ

الصادرات

7.15%

2.75 الف طن

مشاريع تربية اسماك

02 مزارع اسماك

تمثيلية المجمع بنابل

ميناء الصيد البحري بقليبية

72208198

وحدة تنقية قوقعيات

01 وحدة

مشاركة المجمع في فعاليات الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري SEAFOOD EXPO GLOBAL «المشاركة الثالثة والعشرون على التوالي»

في إطار العمل على النهوض بصادرات منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية التونسية، نظم المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية المشاركة التونسية في الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري SEAFOOD EXPO GLOBAL 2023، والذي انعقد بمدينة برشلونة بإسبانيا خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 أفريل 2023.

الدورة 29: دورة مميّزة واستثنائية لاستكشاف أسواق جديدة

تعتبر هذه التظاهرة من أهم المعارض المختصّة في تسويق منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وعرض أحدث تقنيات وتكنولوجيات التثمين واللف وذلك على الصعيدين الأوروبي والدولي، حيث شهدت هذه الدورة مشاركة ما يقارب عن 2150 عارضا قادمين من 80 دولة أي بزيادة أكثر من 600 مؤسّسة عارضة جديدة، وقد امتدت مساحة العرض على 49 ألف متر مربع أي بزيادة 20 % مقارنة بدورة السنة الفارطة 2022، حيث تعتبر مساحة الصالون هذه السنة أكبر مساحة عرض منذ انبعاثه من حوالي 30 سنة، وهو ما يعتبر من البوادر الإيجابية لدورة مميّزة واستثنائية تمكّن من استكشاف أسواق جديدة وتسمح للمصدّرين بإبرام عقود تصديرية واعدة.

المشاركة التونسية في الصالون الدولي لمنتجات الصيد البحري « Seafood Expo Global »

ويشارك المجمع للمرة الثالثة والعشرون في هذا الصالون الذي يعد من أهم الصالونات في قطاع الصيد البحري في العالم حيث يمثل هذا الصالون فرصة هامة للاطلاع على أحدث التقنيات ولعرض منتجات الصيد البحري التونسية وترويجها، إضافة إلى توفيره لمجالات واسعة للتعاون والشراكة. وتعتبر التظاهرة ملتقى أعمال

للمنتجين والموردين والمجهزين من مختلف دول العالم للبحث عن أسواق جديدة وربط علاقات مهنية مع مختلف الفاعلين في قطاعي الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

وفي هذا الاطار تمّ حجز وتهيئة جناح وطني تونسي يمسح ما يناهز عن 180 م^2 لعرض منتجات الصيد البحري الحيّة والطازجة والمجمّدة والمصبّرة بالإضافة إلى منتجات تربية الأحياء المائية الطازجة، وقد شارك في الجناح التونسي 09 مؤسسات عارضة.

وقد تشرف الجناح الوطني التونسي بزيارة سعادة سفيرة الجمهورية التونسية بالمملكة الإسبانية السيدة فاطمة عمران الشرقي رفقة السيد إبراهيم مديني مدير مكتب وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي (FIPA) بمدينة مدريد وذلك خلال اليوم الثاني من الصالون (26 أفريل 2023)، حيث اطلعا على مكونات الجناح التونسي والمنتوجات البحرية التونسية المعروضة، وقد أكدت سعادة السفيرة خلال لقائها مع ممثلي المجمع والوكالة على ضرورة مزيد تفعيل التعاون بين مؤسسات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المعنية ومصالح السفارة التونسية في إسبانيا حتى يتسنى مزيد إنجاح المشاركة التونسية في هذا الصالون، والعمل على متابعة لقاءات العمل مع الفاعلين الإقتصاديين الإسبانيين طيلة السنة خاصة أن السوق الإسبانية تعتبر من الأسواق الأوروبية الهامة ولها بعد استراتيجي مقارنة ببقية الأسواق الأوروبية باعتبارها منصة حتى للأسواق الأوروبية الأخرى والأسواق اللاتينية الناشئة، كما أشارت سعادة السفيرة خلالها لقائها مع العارضين التونسيين على استعداد السفارة لتلقي كل التشكيات التي يمكن ان تحصل عند التصدير إلى إسبانيا قصد العمل على حلها، كما عبرت عن نية السفارة خلال الفترة القادمة على المساعدة في حلحلة الملفات الهامة مثل العلاقة مع السلطات الصحية الإسبانية خاصة والأوروبية عامة عبر التنسيق مع المصالح الإسبانية المختصة ومصالح المفوضية الأوربية وبدعم من وزارة الخارجية التونسية.

العيد الوطني للفلاحة :

مشاركة المجمع في فعاليات تظاهرة « سوق مشتركة »

في إطار الإحتفال بالعيد الوطني للفلاحة، شارك المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري في فعاليات تظاهرة «سوق مشتركة» بالفضاء التابع لديوان الأراضي الدولية الكائن بشارع الجمهورية بتونس العاصمة، وذلك بداية من 15 ماي الى غاية 18 ماي 2023 تحت إشراف عناية السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وقد افتتح عناية السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تظاهرة «Inter Marché» حيث زار عناية السيد الوزير كل أجنحة الفضاء ومن بينها جناح المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري حيث اطلع على منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية المعروضة والتي وفرتها مؤسسات مختصة في إنتاج وتوزيع وتصدير المنتجات البحرية، وقد أكد السيد الوزير على سياسة الوزارة والدولة القائمة على ضرورة توفير منتجات فلاحية وبحرية لفائدة المستهلك التونسي بأسعار مناسبة وتفاضلية، وقد أكد على الدور الهام الذي تلعبه المجامع المهنية المشتركة في قطاع الفلاحة والصيد البحري على مستوى تعديل السوق وتحسين الترويج.

امتد جناح المجمع على مساحة 27 م^2 وقد تولت مؤسستين عرض وبيع منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بالجناح.

تتضمن تظاهرة «سوق مشتركة» علاوة على المنتجات البحرية عرض وبيع منتجات فلاحية أخرى كذلك على غرار الخضر والغلال والدواجن واللحوم الحمراء وزيت الزيتون والأجبان، تولت ترويجها المجامع المهنية المشتركة وديوان الأراضي الدولية.

هذا وتتمثل أهداف المشاركة في التعريف بدور المجامع المهنية المشتركة في تعديل السوق وتحسين الترويج، بالإضافة إلى ترويج منتجات بحرية بأسعار تفاضلية لفائدة المستهلك.

التسويق الرقمي:
المجمع ينطلق في وضع استراتيجية خاصة به

انطلق المجمع خلال سنة 2022 في إعداد تصور خاص بوضع إستراتيجية للتسويق الرقمي وذلك لمزيد النهوض بالقطاع والترويج للمنتوحات التونسية والتعريف بالمجمع، وقد تم صياغة تصور ومنهجية عمل إعداد إستراتيجية التسويق الرقمي الخاصة بالمجمع وذلك بعد التحديد الدقيق للأهداف العامة والخاصة المزمع إنجازها وتم تحديد آليات العمل لإنجاحها.

ولمزيد إنجاح المهمة تم اختيار مكتب لتركيز الإستراتيجية التي تتلائم مع تطلعات المجمع. وقد تم الانطلاق في المهمة من خلال تنظيم دورة تدريبية لمدة 7 ايام خلال شهر فيفري 2023 لفائدة إطارات المجمع من اجل مزيد اكتساب المهارات الضرورية للقيام بالمهمة كما تم تقييم وسائل وطرق العمل المعتمدة بالمجمع في مجال الرقمنة واعداد توصيات وبرنامج عمل لتطوير العمل الجماعي في مجال الرقمنة بصفة عامة والتسويق الرقمي بصفة خاصة.

﴿ التسويق الرقمي ركيزة أساسية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التسويق الرقمي او الديجيتال ماركتنج هو استخدام كل ما هو متاح او جميع الطرق التكنولوجية الحديثة وبالتحديد الإنترنت حتى يمكنك الوصول الى حريفك وتمكينك من إيصال رسالة تسويقية له حيث يمكن لأي عمل تجاري تحقيق نتائج غير عادية من خلال التسويق الرقمي بسبب الفرص والإمكانيات اللامحدودة التي يوفرها لك عند استخدامك له بشكل صحيح. كما يمكن للتسويق الرقمي ان يمكنك من تحليل الحرفاء والأسواق المستهدفة ومراقبة سلوك المستهلك من أجل معرفة حاجاته واهتماماته لإيصال الرسائل التسويقية والمنتجات والخدمات بصورة أكثر دقة وخلق نوع من العلاقة المستدامة بين الحريف والمؤسسة والمحافظة عليها.

ويعتبر التسويق الرقمي طريقة لتسويق المنتجات أو الخدمات باستخدام التكنولوجيا الرقمية، كالإنترنت والهواتف المحمولة ومواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث والبريد الإلكتروني وغيرها.

ويتميز التسويق الرقمي بأنه أسهل، وأسرع وأقل تكلفة وأكثر فعالية من طرق التسويق التقليدية فهو يمثل نهجا جديدا في فهم سلوك الزبائن.

انطلاق مشروع «دعم و تعزيز الابتكار وتكنولوجيا البلوك تشين والاقتصاد الدائري في قطاع الصيد الحرفي»

Blockchain Mare Nostrum

في إطار التعريف بمكونات المشروع وأهدافه قام فريق من المجمع بتنظيم سلسلة من الزيارات الميدانية الى مدينة بنزرت.

وهدفت زيارة العمل الميدانية الأولى (13 أفريل 2023) إلى تشخيص ومعاينة الوضع الحالي لكل من ميناء جرزونة ومنزل عبد الرحمان وعقد اجتماعات عمل مع الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري ببنزرت والاتحاد المحلي بجرزونة ووكالة الموانئ والصيد البحري لوضع خارطة طريق ناجعة تتماشى مع جميع الأطراف بهدف انجاح التجربة في مرحلة اولى وتعميمها في مرحلة لاحقة.

وتمثلت مهمة العمل الثانية (ايام 24 و25 افريل 2023) والتي شهدت حضور بقية الشركاء في المشروع من الوفد الايطالي، عرضا لمكونات المشروع وأهدافه على مجهزي الصيد الساحلي التقليدي ببنزرت بمقر الاتحاد الجهوي، أما الفترة المسائية فقد شهدت لقاءات مع ممثلي من وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري ودائرة الصيد البحري بميناء جرزونة لرسم خارطة طريق موحدة تساهم في انجاح المشروع والوقوف على أهم الإشكاليات التي من شانها ان تعرقل سير العمل.

وتواصلت الزيارة الميدانية خلال اليوم الثاني وذلك من خلال زيارة سوق الجملة بميناء جرزونة لتشخيص عملية البيع ومدى تطبيق واحترام إجراءات حسن تطبيق الإجراءات الصحية كما ثم عقد جلسات عمل مع ممثلي مؤسستين تصديريتين بالجهة للوقوف على إجراءات العمل المعتمدة في شراء منتوجات الصيد البحري ثم زيارة إلى ميناء منزل عبد الرحمان للوقوف على الإشكاليات التي يواجهها سوق الجملة بالجهة.

السردين المعلب.... فوائد لا تقدر بثمن

فوائد سمك السردين المعلب..... فوائد عديدة وثمينة

ينصح الأطباء بتناول السردين المعلب باعتدال، لأنه يحتوي على كمية من الأملاح أعلى من السردين الطازج. حيث يوفر السردين المعلب المعادن والبروتينات الأساسية المفيدة للصحة. بشكل عام، يقترح الأطباء تناول ما لا يزيد عن 100 جرام من السردين المعلب يوميًا لتلبية الكمية اليومية الموصى بها من البروتين. وتشمل فوائد سمك السردين المعلب ما يلي:

⋆ مهم لصحة الأعصاب

السردين المعلب مصدر كبير لأحماض أوميغا 3 الدهنية الضرورية للحفاظ على وظيفة الأعصاب الصحية. حيث تساعد أحماض أوميغا 3 الدهنية في الحفاظ على غلاف الميالين الذي يحيط بأعصابنا ويحميها بصحة جيدة.

⋆ يمد الجسم بالطاقة

السردين المعلب مصدر كبير للطاقة للجسم، حيث يوفر الفيتامينات والمعادن الأساسية مثل فيتامين د والكالسيوم التي تساعد على تعزيز صحة العظام. كما أنها مليئة بالأحماض الدهنية التي تمد الجسم بالطاقة والأحماض الأمينية، وكذلك فيتامين E الذي يمكن أن يحمي من الأمراض الخطيرة.

⋆ يعزز الجهاز المناعي

السردين المعلب طريقة رائعة لتقوية جهاز المناعة. حيث إنه مليئ بالعناصر الغذائية مثل أحماض أوميغا 3 الدهنية وفيتامين د والسيلينيوم، وكلها مهمة لنظام المناعة الصحي. كما يعتبر السردين أيضًا مصدرًا جيدًا للبروتين وقد ثبت أن له خصائص مضادة للالتهابات.

⋆ يحمي من أمراض القلب والسرطان

يوصي الأطباء بهذه الأسماك الصغيرة الصحية للنساء الحوامل وكبار السن والمصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية. هذا لأنها تحتوي على مستويات عالية من أحماض أوميغا 3 الدهنية التي لها خصائص مضادة للالتهابات، وتخفض ضغط الدم وتحمي من أنواع معينة من السرطانات.

⋆ يقوي العظام والعضلات

السردين المعلب مصدر ممتاز للكالسيوم والمعادن الأخرى التي يمكن أن تساعد في تقوية العظام والعضلات. حيث يحتوي على كمية كبيرة من الكالسيوم، والتي يمكن أن تساعد كل 113 جرامًا من السردين المعلب في تعزيز قوة العظام والعضلات. وغالبًا ما يلجأ الرياضيون إلى السردين كجزء من نظامهم الغذائي.

وصفة لذيذة، سريعة واقتصادية.....

بريك بالسردين المعلب

- عدد الأشخاص : 5
- مدة التحضير : 30 دقيقة
- مدة الطبخ : 5 دقائق
- درجة الصعوبة : سهل

المقادير

- علبة من السردين بذوق الزيت الطبيعي (نُصفيها من الزيت)
- 3 قطع من الجبن الطري
- فص ثوم
- معدنوس
- التوابل: الفلفل الأسود، الكمون
- أوراق بريك
- الزيت النباتي

طريقة التحضير

- نضع في إناء السردين المعلب، نَطحنه جيداً بواسطة الشوكة، ثم نُضيف له الثوم، الكمون، الفلفل الأسود، نَمزج هذه المكونات.
- ونُضيف قطع الجبن الطري، المعدنوس المقطفة مع مزجها جيداً.
- نأخذ أوراق البريك نضع فيها الحشو الذي حضرناه، نقوم بِطيها، ونُلصقها بمزيج الماء والطحين الأبيض (الفرينة).
- بعد ذلك نقوم بِقلي حبات البريك.

رصيد ايجابي من العملة الأجنبية... رغم تراجع صادرات منتجات الصيد البحري الى غاية ماي 2023

تراجع في صادرات منتجات الصيد البحري بـ 2.6 % من حيث القيمة

شهدت صادرات منتجات الصيد البحري إلى موفى شهر ماي 2023 انخفاضا من حيث الكمية بنحو 35 طن (-0.3 %) و من حيث القيمة ب 6.6 مليون دينار (-2.6 %). حيث تم تصدير 12.878 الف طن من المنتجات البحرية الى غاية شهر ماي 2023 بقيمة جملية ناهزت 253 مليون دينار مقابل 12.913 الف طن بقيمة 260 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

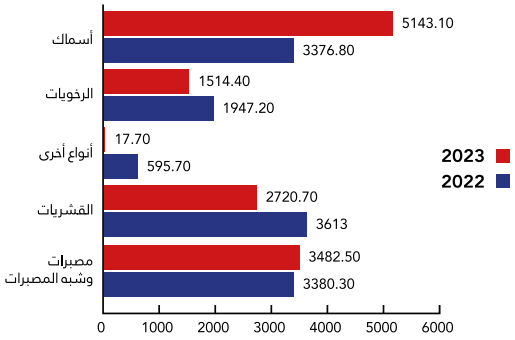

تطور كمية الصادرات بالطن ماي 2023

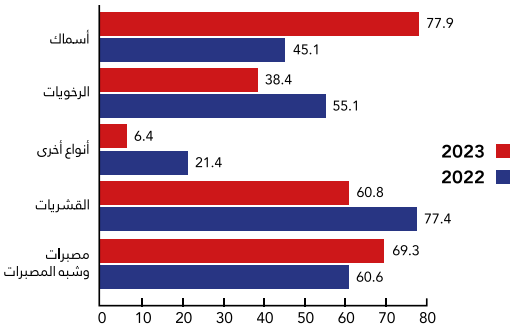

تطور قيمة الصادرات (مليون دينار) ماي 2023

دراسة الصادرات حسب الوجهات

توزعت الصادرات التونسية على ثلاثة قارات بالأساس من حيث الكمية وقد استقطبت افريقيا 36 % من الصادرات التونسية (ليبيا والجزائر) تليها أوروبا ب 33.1 % (خاصة إيطاليا، فرنسا واسبانيا) ثم اسيا ب 26.2 %.

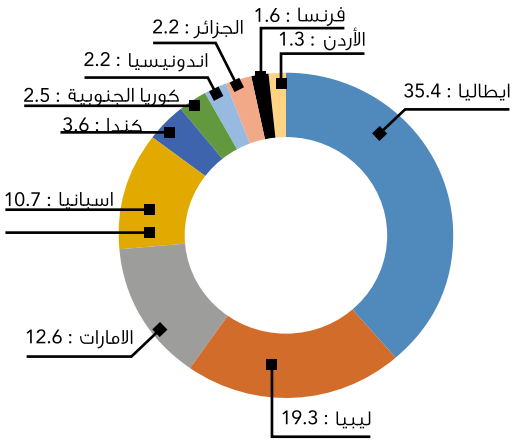

توزعت الصادرات التونسية من حيث القيمة على 39 وجهة حيث انفردت العشر دول الأولى ب 91.3 % من قيمة الصادرات الجملية والتي تتصدرها إيطاليا ب 35.4% تليها ليبيا ب 19.3 %.

شبه استقرار في معدل الأسعار عند التصدير

تم تسجيل تراجع طفيف في معدل الأسعار عند التصدير الى موفى ماي 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 من 20.1 د/كغ الى 19.6 د/كغ ويعود ذلك أساسا إلى تراجع أسعار الرخويات.

مقارنة معدل الأسعار أهم الأصناف المصدرة

	ماي 2022	ماي 2023
مصبرات السلطعون	14,1	**9,8**
مصبرات السردينة	9,9	**11,7**
مصبرات التن	15,7	**17,2**
سلطعون	11,9	**11,9**
قمبري	34,0	**37,3**
الورقة	13,6	**16,5**
القاروص	24,7	**23,7**
القرنيط	33,8	**28,6**
سردينة مجمدة	3,9	**4,6**
حبار	24,5	**25,2**
مصبرات وشبه مصبرات الأنشوبة	29,8	**27,2**
انواع اخرى	24,2	**21,8**
المعدل	**20,1**	19,6

واردات منتجات الصيد البحري تسجل ارتفاعا

بلغت واردات منتجات الصيد البحري الى موفى ماي 2023 حوالي 28754 طن بقيمة 165.5 مليون دينار مقابل 25985 طن بقيمة 150 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 حيث سجلت ارتفاعا على مستوى الكميات بما يزيد عن 2768 طن (10.6 %) وعلى مستوى القيمة بحوالي 16 مليون دينار (10.5%). كما سجلت معدلات الأسعار على مستوى التوريد استقرارا مقارنة بسنة 2022 (5.7 د/كغ) .

	2022	2023
مصبرات وشبه المصبرات	918,4	923,2
القشريات	167,5	63,0
أنواع أخرى	298,0	258,7
الرخويات	584,9	603,5
اسماك مجمدة	22166,8	25894,0
اسماك طازجة	1850,4	1011,7
المجموع	**25985,9**	**28754,2**

تتجلى أكبر الكميات الموردة في الأسماك المجمدة (التن المجمد) الموجهة خاصة للتصنيع.

رصيد ايجابي من العملة الأجنبية

بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 152.8 % الى موفى ماي 2023 مقابل 173.3 % خلال نفس الفترة من سنة 2022 ومكّنت بذلك عائداتنا من العملة الأجنبية من تغطية الواردات وتوفير رصيد إيجابي بلغ 87.4 مليون دينار مقابل 109.8 مليون دينار الى موفى ماي 2022.

«المصدر المجمع باعتماد معطيات الإدارة العامة للديوانة»

Venez en savoir un peu plus sur moi !!!!

A propos de Moi

Je suis une espèce de poissons «euryhalin», je peux supporter d'importantes variations de salinité. J'appartiens à la famille des Anguillidés. J'ai un corps ovale et serpentiforme, à l'avant elle est cylindrique alors que l'arrière du mon corps est comprimé verticalement.

Je suis une espèce migratrice : j'entame chaque automne une migration longue de 5 000 à 7 000 kilomètres pour atteindre mon lieu de reproduction.

Ma taille

Je peux atteindre une longueur de 1 à 1,5 mètre avec un poids près de 6kg.

Ou je vis ?

Je suis un poisson euryhalin qui vit à faible profondeur en eau douce et dans les estuaires. Je préfère les zones mixtes roches-sédiments et j'affectionne particulièrement les fonds meubles sablo-vaseux. Vous pouvez me rencontrer dans des milieux aquatiques jusqu'à 1000 mètres d'altitude.

D'où je viens ?

Ma distribution en mer s'étend sur toutes les côtes de l'Atlantique Nord : de la Floride au Groenland, du Sénégal à la Scandinavie, ainsi qu'en Méditerranée et en mer Noire.

Il y a régulièrement des tentatives d'introduction en Asie et en Amérique Centrale et du Sud, mais la reproduction ne s'effectue pas... au niveau d'eau douce je me trouve sur toute l'Europe : des pays scandinaves aux pays méditerranéens ainsi que de l'Afrique du Nord.

Mes Goûts

Je me dispose d'un odorat aussi sensible que celui du chien. Je pars en chasse au crépuscule pour me nourrir de poissons, de crustacés, de vers et d'autres invertébrés.

Curiosités !

Je suis une espèce protégée depuis juin 2007, placée sur la liste de la CITES (convention sur le commerce international des espèces de faune et de flore sauvage menacées d'extinction). L'objectif est de reconstituer mon stock.

Mes noms

- Mon nom scientifique

A		g		i		l			n		u		l		a

- Mon nom Français

	n		u		l		e		d´		u		o		e

- Mon nom Tunisien

	ش		ح

Un programme de 3 semaines très riche et varié: composé des sessions théorique que des visites de terrain

Les sessions théoriques étaient assurées par des experts japonais de haut niveau qui ont pu nous présenter des exemples réels et des expériences réussies au Japon sur des thèmes portant sur la lutte contre la pêche INN.

Les sorties sur terrain, étaient très intéressantes et très fructueuses, et aussi très appréciées par tous les participants tunisiens.

Le Renforcement des Capacités a donné de Bons Fruits, 6 plans d'actions bien développés !

Au cours de la formation, les participants ont élaboré des plans d'action à mettre en œuvre en Tunisie pour la lutte contre la pêche INN en se basant sur l'amélioration du système de suivi, de surveillances et de contrôle (SSC) et le renforcement de système de traçabilité adoptée en Tunisie.

LA JICA offre un Don pour le Projet de construction de navires de surveillance des pêches au profit de la Direction Générale de la Pêche et de l'Aquaculture Tunisienne (DGPA)

Le Ministère de l'Agriculture, des Ressources hydrauliques et de la Pêche maritime et la JICA Tunisie ont signé l'Accord du Don pour le Projet de construction de navires de surveillance des pêches d'un montant de 1 milliard 209 millions de yens (l'équivalent de 31 MDT).

Ayant pour objectif d'endiguer les dégâts de la pêche illicite et de soutenir les pratiques de la pêche durable. Le financement sera destiné à construire/acquérir deux navires de surveillance de 27 m de longueur et de 100 t (valeurs approximatives). Ces navires assureront des opérations de surveillance sur la côte tunisienne en réponse aux exigences nationales et internationales de contrôle.

La JICA continue à appuyer les efforts de la Tunisie pour la préservation de l'environnement et des ressources halieutiques

« Formation au Japon pour le renforcement des efforts de la Tunisie dans la lutte contre la pêche INN et l'amélioration de la traçabilité pour la valorisation des produits de la mer »

Dans le cadre de renforcement des efforts de la Tunisie dans la lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée (INN), un programme de formation a eu lieu au Japon du 27 février au 17 mars 2023, au profit de douze candidats tunisiens de diverses organisations du secteur de la pêche.

Les Objectifs de ce programme de formation

L'objectif général de cette formation et d'avoir des mesures adéquates de surveillance et de réglementation appropriées peuvent être élaborées et appliquées aux niveaux national et régional pour lutter contre la pêche INN.

Les Objectifs spécifiques

01 Comprendre que le contrôle de la pêche INN est étroitement lié à l'utilisation durable des ressources halieutiques et à la protection des moyens de subsistance des pêcheurs artisanaux.

02 Approfondir la compréhension des approches stratégiques et des mesures connexes pour lutter contre la pêche INN en se référant aux bonnes pratiques et expériences du Japon.

03 Obtenir des idées pratiques d'adaptation et d'application d'approches stratégiques et de mesures connexes pour lutter contre la pêche INN dans les situations locales en Tunisie.

NOTRE AVANCEMENT... EN CHIFFRES

Renforcement des compétences en matière de dialogue et de collaboration des acteurs privés et des institutions d'appui et des organisations de producteurs et de la société civile,

30 acteurs ont bénéficiés d'une session de formation sur le cadre réglementaire régissant la sécurité sanitaire des produits de la pêche et de l'aquaculture.

24 acteurs ont bénéficiés d'une session de formation sur le cadre réglementaire régissant la gestion durable des ressources halieutiques ainsi que la sécurité sanitaire des produits de la pêche et de l'aquaculture.

18 acteurs ont assisté à l'atelier de réflexion autour du concept des plateformes collaboratives et son rôle dans la gestion durable des ressources halieutiques.

Amélioration de la qualité et la mise à niveau des marchés de gros et des embarcations de pêche côtière,

470 pécheurs artisanaux ont bénéficiés d'une formation sur les bonnes pratiques d'hygiène et les bonnes pratiques de manutention des embarcations artisanales.

255 pécheurs sardiniers ont bénéficiés d'une formation sur les bonnes pratiques d'hygiène et de manutention des produits de la pêche des embarcations de pêche industrielle.

06 marchés de gros ont bénéficié d'une assistance technique pour la mise en place des manuels HACCP au niveau des marchés de gros de la pêche. 6 manuels HACCP ont été élaborés.

173 mareyeurs ont bénéficiés d'une formation sur le guide de bonnes pratiques d'hygiène des halles de marées.

Amélioration des compétences des jeunes et des femmes en valorisation des produits de la pêche,

136 femmes ont bénéficiées des sessions de formation théorique sur les principes des bonnes pratiques de fabrication et d'hygiène (BPF ; BPH) ainsi que les principaux procédés de transformation des produits de la mer en général et des crabes et des poulpes en particulier. Une formation pratique par des essaies de transformation de différents produits de la mer.. Afin de familiariser les femmes avec ces nouvelles pratiques (fumage, séchage, marinages…)avec une visite qui a été organisée à l'unité pilote de valorisation des produits de pêche à Tabarka.

Nos objectifs:

Notre objectif général est de soutenir le secteur de la pêche et de l'aquaculture dans le gouvernorat de Médenine, à travers l'amélioration la qualité et la valorisation des produits de la pêche.

Nos objectifs spécifiques:

Trois objectifs spécifiques sont poursuivis par ce projet :

OS1 Amélioration du dialogue et de la collaboration multi acteur dans le secteur de la pêche et de l'aquaculture dans le gouvernorat de Médenine

OS2 Contribution à l'amélioration de la qualité et la mise à niveau des embarcations de la pêche côtière.

OS3 Diversification de la valorisation des produits de la pêche et le renforcement de capacités des acteurs.

Notre cible:

Ce projet s'adresse essentiellement aux marchés de gros, aux acteurs privés, à la société civile et aux institutions publiques. Quant aux bénéficiaires finaux, il s'agit des pêcheurs, des femmes rurales et des unités de conditionnements et de transformation des produits de la pêche.

Notre démarche:

La démarche du projet consiste à former les acteurs privés (organisation de producteurs et entreprise), acteurs de la société civile (UTAP et UTICA) et acteurs publics sur :

- Le concept de plateforme collaborative multiacteur (PCMA) dans le secteur de la pêche
- Le cadre réglementaire régissant la préservation des ressources halieutiques ainsi que la sécurité sanitaire des produits de la pêche et de l'aquaculture
- La valorisation des produits de la pêche et au renforcement de capacités des acteurs au niveau de la maîtrise technique, de l'accès aux marchés et des exigences environnementales.

TAUX DE RÉALISATION

MÉDENINE :

Un don de 1.6 MILLION TND pour soutenir le secteur de la pêche et de l'aquaculture

« AQUAVALP » : Projet d'appui à l'amélioration de la qualité et la valorisation des produits de la pêche dans le gouvernorat de Médenine

Aperçu Général

Demandeur principal:

Groupement interprofessionnel des produits de pêche GIPP

Codemandeur:

SMSP Masref Zarzis

Associé : URAP

Date de signature de contrat:

11 mars 2021

Bénéficiaires:

SMSP zarzis , GDPs , pêcheurs, femmes rurales, unités de transformation des produits de pêche de la région de Médenine

Le projet « AQUAVALP » s'inscrit dans le cadre du Programme «Initiative régionale d'Appui au Développement Economique Durable» IRADA financé par l'Union européenne qui vise à contribuer au développement économique, à la création d'emploi et à une croissance inclusive à travers le développement de filières prioritaires dans 8 gouvernorats. Ce projet est fondée sur une approche de développement de la filière pêche, en tant que levier pour le développement territorial durable

Enfin, les participants se sont mis d'accord sur les conclusions suivantes :

- Le braconnage est un problème répandu et important, en particulier en ce qui concerne les civelles: il est nécessaire de mettre en place un meilleur système de contrôle et d'inclure des contrôleurs autour des tables de discussion dans les zones concernées.

- L'importance cruciale des connaissances des pêcheurs pour une gestion correcte des lagunes et de la pêche (cogestion): de nombreuses actions sont déjà entreprises par les pêcheurs et devraient être mises en évidence;

- L'anguille est une espèce iconique qui peut être utilisée pour traiter toutes les questions relatives à la gestion des lagunes: besoin urgent d'intégration des mesures liées à l'habitat et des actions de gestion de la pêche. Les administrations (locales et nationales) ont un rôle important à jouer dans le soutien de la liaison entre les deux sujets.

- Les actions de gestion devraient s'inscrire dans un cadre général de mesures globales minimales applicables de manière globale, associées à des mesures locales pour tenir compte des particularités. Les modèles de bonnes pratiques doivent être adaptés aux différentes situations locales et aux espèces supplémentaires ;

- La gestion post-capture est également importante afin de contribuer efficacement à la régénération des stocks, etc ;

- Mener des activités de sensibilisation dans les écoles pour toucher les jeunes générations;

- Les scientifiques et les administrations acceptent de collaborer et de soutenir une étude socio-économique dans les prochains mois afin d'établir une base de référence.

Dans l'ensemble, il est urgent d'adopter une approche intégrée de la gestion qui tienne compte de la dimension environnementale et pas seulement de la pêche à l'anguille. La création d'un réseau d'experts de l'anguille méditerranéenne et de pêcheurs méditerranéens est un point de départ essentiel pour continuer à renforcer la collaboration et le suivi qui sont déjà en cours. La clé est la coordination dans la région pour définir un cadre global et assurer une action efficace et cohérente en faveur de la gestion durable de l'anguille européenne.

dèle de gestion local comprenant des mesures de conservation.

Cette étude de cas a suscité l'intérêt des participants, car certaines caractéristiques environnementales du site (connexion à la mer à travers un estuaire) et le cadre de gestion (capture au barrage, migration assistée pour améliorer le recrutement naturel, des mesures pour assurer l'échappement des anguilles argentées) présentaient des similitudes avec les modèles de gestion en place dans certaines lagunes méditerranéennes. Bien que plusieurs questions restent locales, des besoins et des défis communs à la région et au-delà ont également été mis en évidence.

Principales conclusions et perspectives d'avenir

Une analyse SWOT a été présenté au cours de l'atelier qui a permis d'identifier les forces et les faiblesses, les opportunités et **les menaces** de chaque étude de cas présentée. Les principales **faiblesses** concernent le braconnage, le manque d'inclusion des pêcheurs dans le processus décisionnel, la pêche INN, la fragilité des écosystèmes et de l'environnement, notamment en ce qui concerne les effets du changement climatique, le manque de sensibilisation des pêcheurs et des autres parties prenantes aux questions environnementales et à l'importance d'une gestion adéquate, les cadres réglementaires obsolètes et le manque de possibilités de financement.

Parallèlement, chaque étude de cas a mis en évidence **des points forts**, notamment la cogestion, la surveillance, le suivi scientifique à long terme, les engins sélectifs, l'interdiction de la pêche à la civelle, la collaboration efficace entre les pêcheurs, les chercheurs et parfois avec l'administration, la collecte des données et l'échantillonnage biologique des anguilles, les efforts pour améliorer le suivi, les réglementations adoptées sur la base d'avis scientifiques.

La plupart des pays participant au programme de recherche sont confrontés à **des menaces** similaires, telles que le changement climatique (eutrophisation, sécheresses, faibles précipitations, augmentation de la salinité, etc. et la pollution entraînant la dégradation et la perte de l'habitat, la prédation par les cormorans, les espèces exotiques et la pêche illégale. Cependant, les pêcheurs ont réussi à créer **des opportunités**, notamment grâce à la cogestion, qui s'est développée dans toute la région méditerranéenne. La collaboration entre les scientifiques et les pêcheurs continue d'ouvrir la voie à l'identification de nouvelles possibilités, notamment l'amélioration de la pêche grâce à la protection de l'environnement et à l'intégration du recrutement naturel, l'amélioration des conditions environnementales, les programmes de surveillance à long terme, la réduction de la prédation, mais aussi la diversification des moyens de subsistance.

- Assurer la conservation à long terme et l'utilisation durable par le biais des mesures transitoires y compris la fermeture temporelle, la limitation de l'effort de pêche et la réduction des captures, la mise en place de futures zones de pêche à accès réglementé (ZPR), la traçabilité, la désignation des navires autorisés à la pêche et les points de débarquement, l'application des mesures de lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée (INN) et la mise en place d'une approche adaptative.

Le programme de recherche de la CGPM sur l'anguille européenne a permis la collecte de données et d'informations sur les mesures de gestion et de protection pour la reconstitution des stocks aux niveaux national et local, ainsi que sur les pêcheries d'anguilles et les habitats de l'anguille et les caractéristiques biologiques et écologiques des stocks d'anguilles locaux. Il a également servi de base à une évaluation des stratégies de gestion alternatives basée sur un modèle. Les informations et les données compilées, collectées et analysées par le programme de recherche constituent la base scientifique de l'avis sur les mesures de gestion de la pêche visant à reconstituer les populations d'anguilles, examiné par les experts de la CGPM au sein des groupes de travaux techniques et, en dernier ressort, par le comité consultatif scientifique de la CGPM pour la pêche (CCS) et la session annuelle de la CGPM.

En ce qui concerne les prochaines étapes, le secrétariat de la CGPM a expliqué que, reconnaissant le statut critique de l'anguille européenne, les faibles niveaux de recrutement et les résultats du programme de recherche, la session annuelle de la CGPM a convenu de mettre en œuvre une deuxième phase du programme de recherche de la CGPM sur l'anguille européenne et a convenu de la nécessité de renforcer les mesures de gestion transitoires tout en collectant des données supplémentaires afin d'élaborer un plan de gestion à long terme. Dans cette optique, la Commission de la CGPM a adopté la recommandation GFCM/45/2022/1 concernant un plan de gestion pluriannuel pour l'anguille européenne en mer Méditerranée, modifiant la précédente recommandation GFCM/42/2018/1.

Sélection d'études de cas et de bonnes pratiques dans la gestion de l'anguille européenne en Méditerranée

De nombreuses études de cas ont été présentées sur les bonnes pratiques et les questions relatives à la gestion des pêcheries d'anguilles dans les pays participant au programme de recherche (Albanie, Egypte, Tunisie, Algérie, Grèce, Turquie, Espagne, Italie et France). Les présentations ont été faites conjointement par des chercheurs, des pêcheurs et, dans certains cas, des administrateurs locaux concernés par l'étude en question. La collaboration entre les pêcheurs et les scientifiques est cruciale pour la conservation de l'anguille européenne, la gestion durable des stocks et pour un suivi efficace. Une autre étude de cas a également été présentée sur l'Irlande du Nord, en tant que meilleure pratique d'interactions entre les pêcheurs et les chercheurs dans le cadre de la plus grande pêche commerciale d'anguilles en Europe. La communauté des pêcheurs a joué un rôle socio-économique important pour le bien-être de la communauté locale et a développé un mo-

Associer les scientifiques et les pêcheurs au processus de collecte de données et de gestion de l'anguille d'Europe en Méditerranée

(Orbetello, Italie : 28 février – 2 mars 2023)

> Lancé en 2020, le Forum des pêcheurs artisans (SSF Forum) est un espace où les pêcheurs artisanaux de toute la Méditerranée et de la mer Noire se réunissent pour partager des connaissances, échanger des bonnes pratiques et renforcer leurs capacités à faire face aux nombreux défis communs auxquels ils sont confrontés en mer et dans un contexte plus large. Cette initiative répond aux recommandations du Plan d'action régional pour la pêche artisanale en Méditerranée et en mer Noire (PAR-SSF) visant à permettre aux artisans pêcheurs et aux fonctionnaires du secteur de la pêche de continuer à renforcer leurs capacités et leurs compétences en ce qui concerne la durabilité de la pêche artisanale et de leurs moyens d'existence.

Avec ces objectifs en tête, le Forum SSF joue un rôle clé dans les efforts de la Commission Générale des pêches pour la Méditerranée (CGPM) pour renforcer le secteur de la pêche à petite échelle dans la région. Et dans ce contexte, il y a eu l'organisation du deuxième atelier intitulé « **Associer les scientifiques et les pêcheurs au processus de collecte de données et de gestion de l'anguille d'Europe en Méditerranée** » du 28 février au 2 mars 2023 suite au premier atelier organisé à Sète, France (avril 2022) dans le cadre du programme de recherche sur l'anguille d'Europe de la CGPM.

L'objectif de cet atelier est de renforcer le réseau des pêcheurs d'anguille d'Europe dans la région Méditerranéenne et de consolider les interactions entre les scientifiques et les pêcheurs quant à la gestion et le suivi des pêcheries d'anguille d'Europe, en discutant des enseignements tirés et meilleures pratiques.

Aperçu sur les principales activités de la CGPM concernant l'anguille européenne

La plus importante décision guidant le travail de la CGPM pour la gestion de l'anguille européenne est la recommandation GFCM/42/2018/1 relative à un plan de gestion pluriannuel pour l'anguille européenne en Méditerranée dont l'objectif est de:

- Contribuer au contrôle de la mortalité par pêche de cette espèce;

Superviseur
Methlouthi Habib

Membres Editoriaux
Baccouche Dorra
Naloufi Fethi
Chargui Intissar

Actualités de secteur

* Associer les scientifiques et les pêcheurs au processus de collecte de données et de gestion de l'anguille d'Europe en Méditerranée
* Le projet « AQUAVALP »
* « Formation au Japon pour le renforcement des efforts de la Tunisie dans la lutte contre la pêche INN et l'amélioration de la traçabilité pour la valorisation des produits de la mer »

QUIZ

المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري

GIPP

Adresse : GIPP - 37 Rue du Niger - 1002 Tunis - Tunisie
Tél. : 71 905 876 Fax : 71 905 982
E-mail : manarat@gipp.tn